المركز المصرى للدراسات الإقتصادية
ECES
The Egyptian Center for Economic Studies

كفاءة نظام الإفلاس فى مصر

د. أمنية حلمي

المركز المصري للدراسات الاقتصادية وجامعة القاهرة

9 ديسمبر، 2004

المحاور الرئيسية

مقدمة

1- كفاءة نظام الإفلاس فى مصر

2- الأسباب المفسرة لانخفاض كفاءة النظام

3- مقترحات لتطوير نظام الإفلاس

خلاصة

مقدمة

الخروج من السوق مهم للاقتصاد القومى لأنه يساعد على:

- إحلال الوحدات الأكثر كفاءة محل الوحدات الأقل كفاءة، فترتفع الإنتاجية بفضل هذا "التدمير الخلاق" (Schumpeter).
- تأكيد ثقة المستثمرين والمقرضين فى قدرتهم على إعادة تخصيص أموالهم عند الحاجة لذلك، مما يحفز الاستثمار والائتمان.
- الحفاظ على حقوق الأطراف المختلفة كالعاملين وصغار المساهمين.

ارتفاع معدل النمو الاقتصادى وزيادة فرص العمل وتحقيق العدالة الاجتماعية

أما صعوبة الخروج من السوق فتضر الاقتصاد القومى لأنها تؤدى إلى:

- التراخى فى إعادة تنظيم الشركات أو تصفيتها، مما يهدر الموارد الاقتصادية المادية ورأس المال البشرى.
- كثرة المنازعات القضائية، وهو ما يرفع تكلفة المعاملات الاقتصادية ويضر بمناخ الاستثمار.
- الانسحاب غير المنظم من السوق، مما يؤدى إلى ضياع حقوق الأطراف المختلفة.

تناقص النمو والتشغيل، وعدم العدالة فى التوزيع

1

كفاءة نظام الإفلاس فى مصر

1- آليات الخروج من السوق

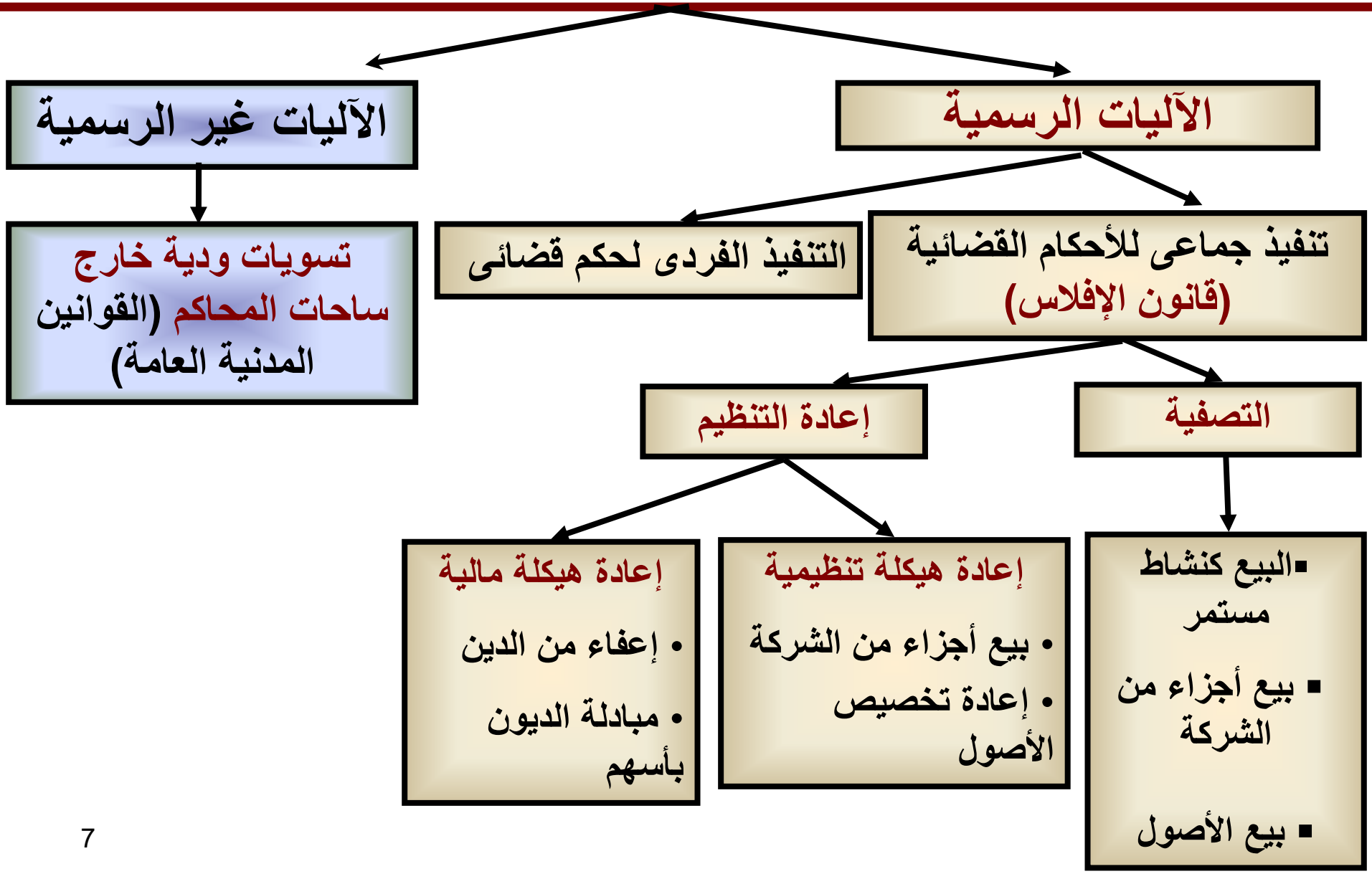

1- نظام الإفلاس الكفء يجب أن يساعد على:

- تخفيض تكلفة المعاملات
- المحافظة على أولوية حقوق الدائنين.
- تحفيز المدين على الوفاء بالديون.
- تعظيم القيمة النقدية الكلية المتاحة للتوزيع بين المدين، والدائنين، والعمال، والحكومة.

فإلى أى مدى يحقق نظام الإفلاس فى مصر هذه الأهداف؟

1- نظام الإفلاس فى مصر مرتفع التكلفة المالية

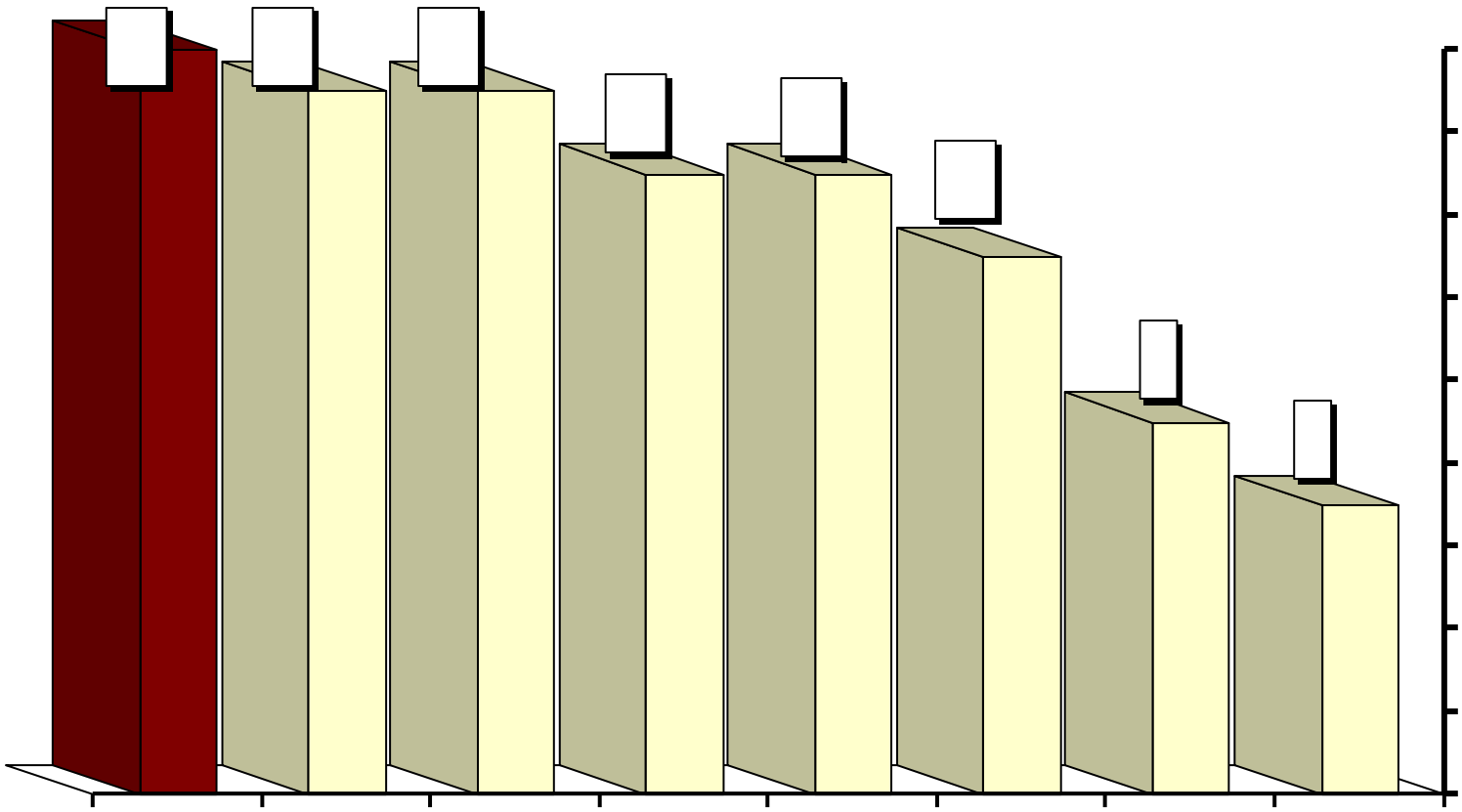

المصدر: World Bank 2004.

1- نظام الإفلاس فى مصر يستلزم وقتا طويلا

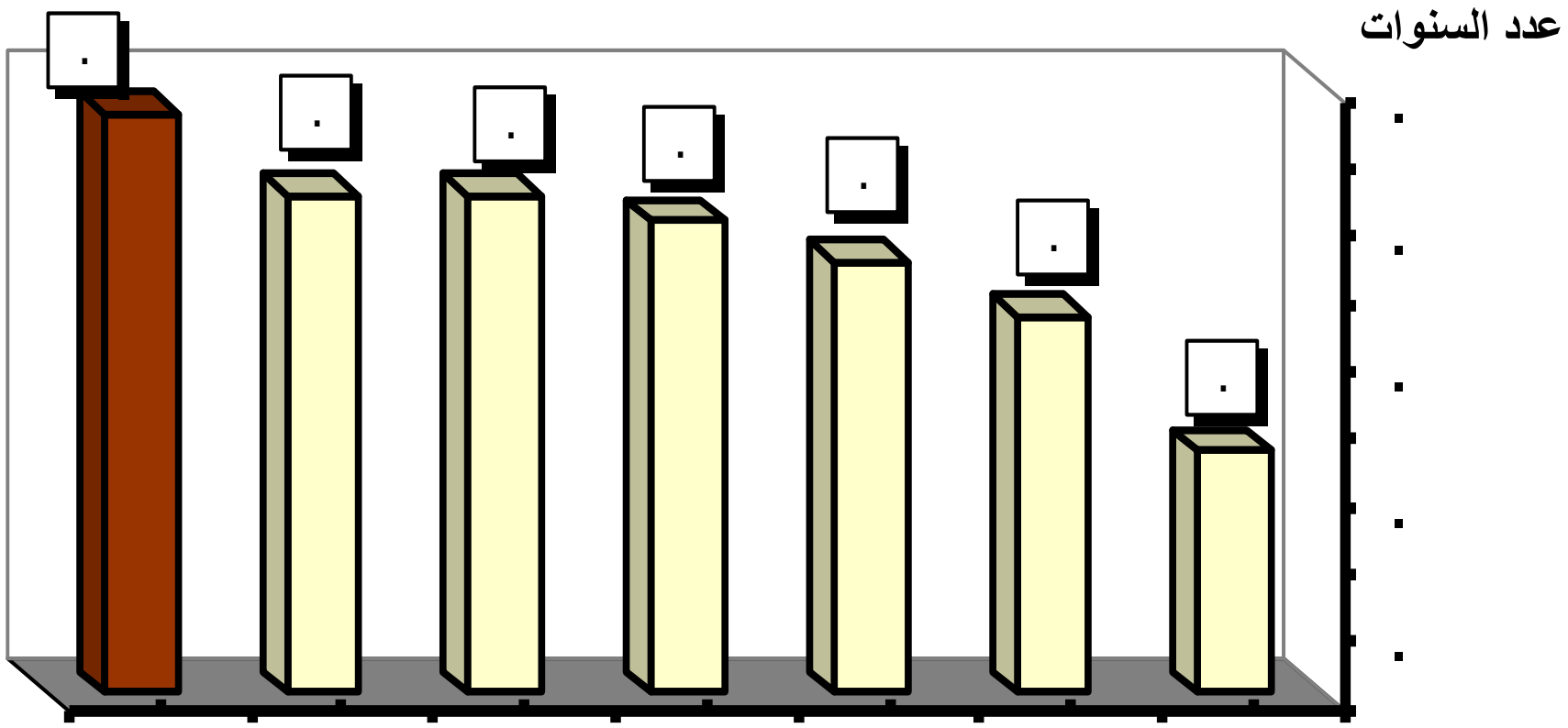

المصدر: World Bank 2004.

1- نظام الإفلاس فى مصر يستلزم وقتا طويلا

متوسط عدد السنوات اللازمة للانتهاء من إجراءات الإفلاس لشركات الأموال حسب النشاط الاقتصادى*

(من يونيو 1998 إلى أغسطس 2004)

عدد السنوات

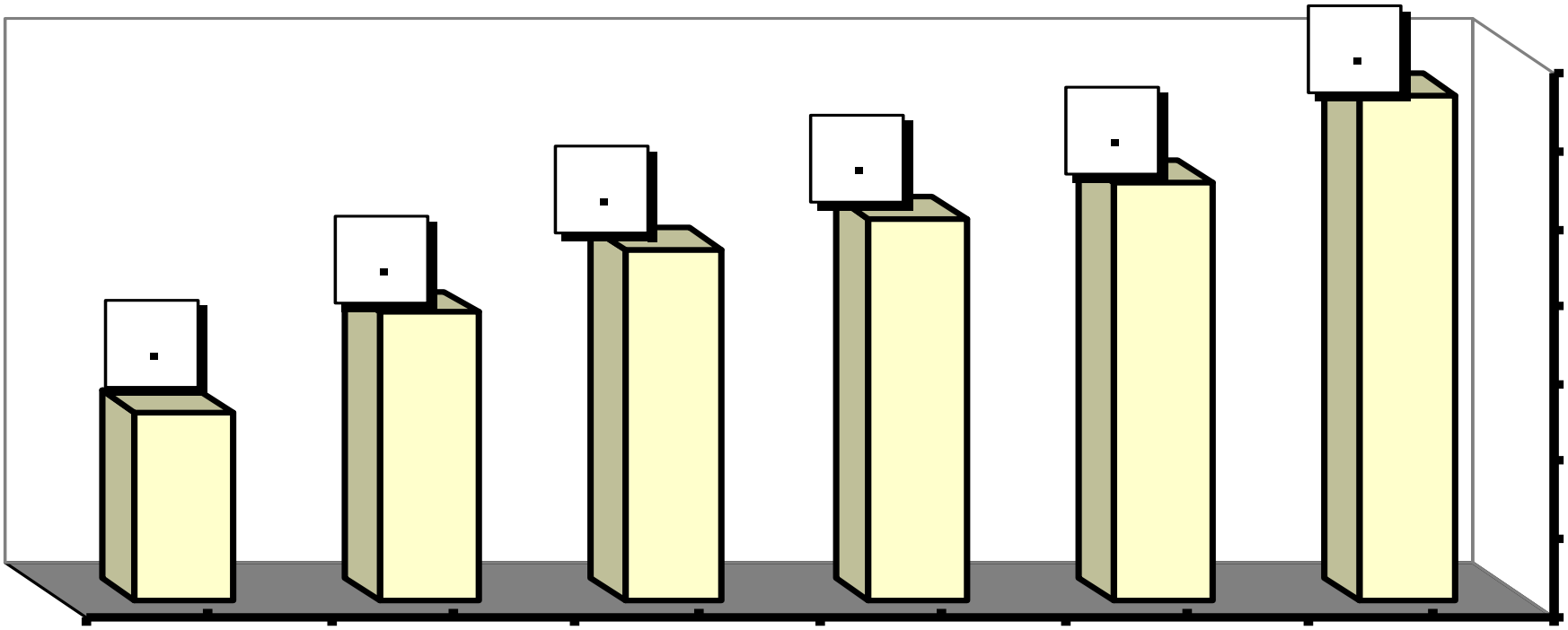

*الخاضعة للقانون رقم 159 لسنة 1981.

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، قطاع شركات الأموال.

1- نظام الإفلاس فى مصر منخفض الكفاءة *

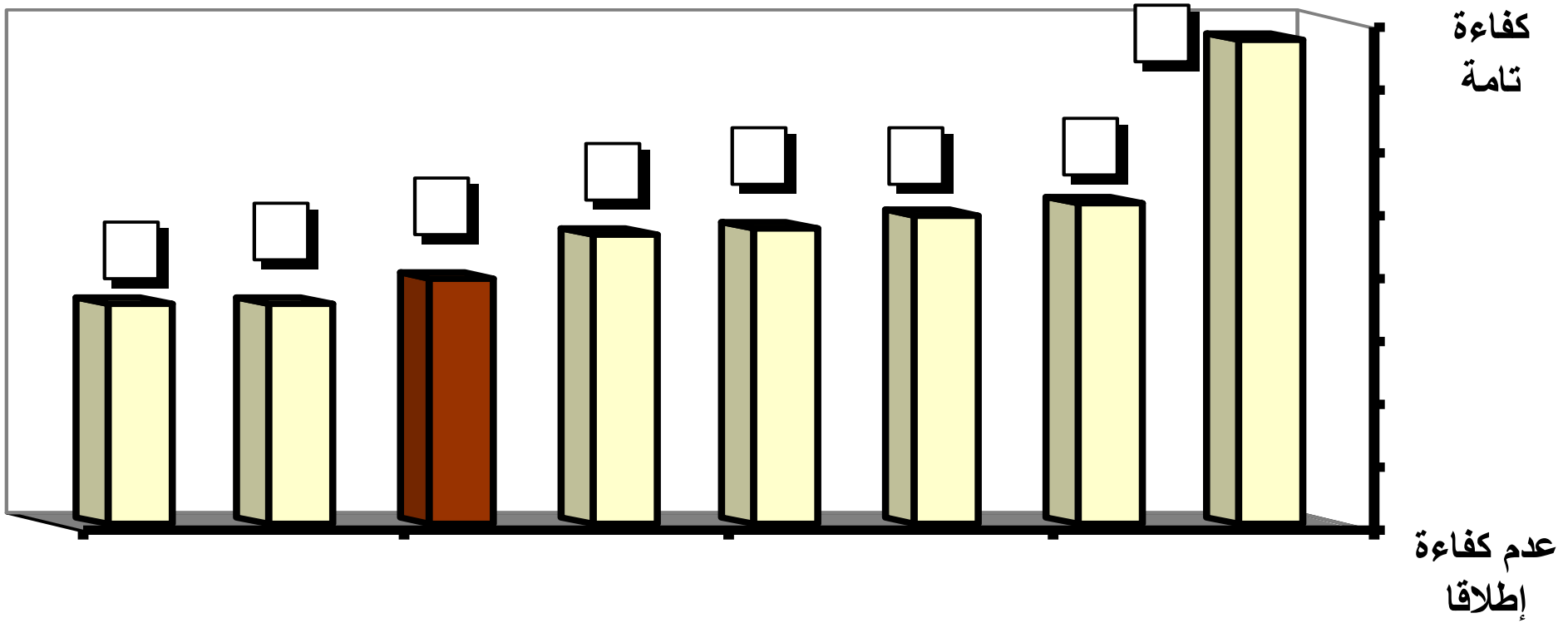

*التكلفة المالية، والوقت اللازم للانتهاء من إجراءات التفليسة، وأولوية حقوق الدائنين، وتعظيم القيمة الكلية المتاحة للتوزيع.

المصدر: World Bank 2004.

1- انخفاض كفاءة نظام الإفلاس أدى إلى تراجع اللجوء إليه:

تناقص عدد أحكام الإفلاس الابتدائية والنهائية

(2003-1999)

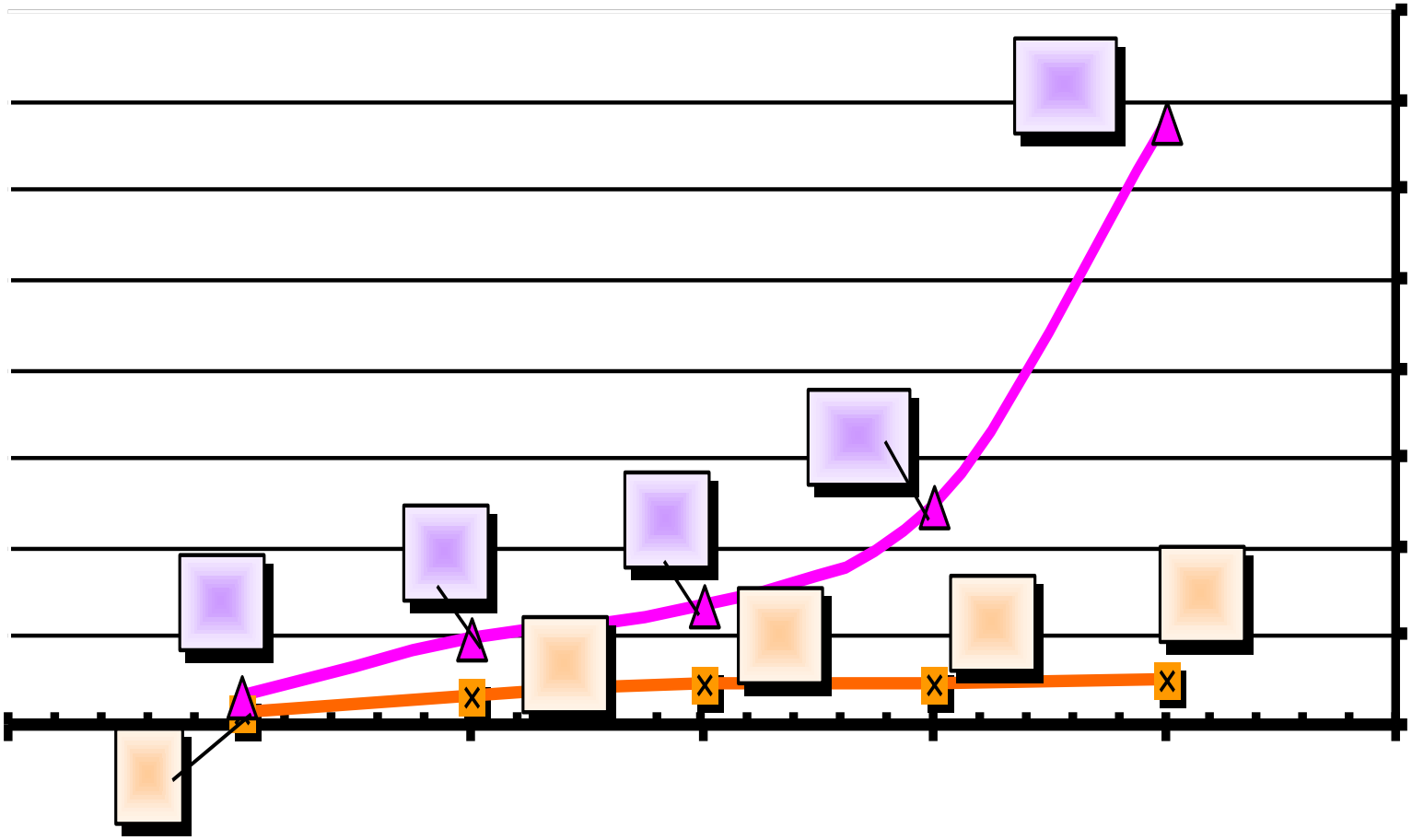

المصدر: مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

2

الأسباب المفسرة لانخفاض كفاءة النظام

2- يرجع انخفاض كفاءة نظام الإفلاس فى مصر إلى:

- عدم توافر الحوافز المناسبة للأطراف المختلفة

المدين

الدائنون

أمين التفليسة

- عدم تنفيذ النظام بفاعلية

2- عدم توافر الحوافز المناسبة: المدين

- فرض عقوبات قانونية صارمة عليه، وحرمانه من حقوقه السياسية والمهنية، ومن حقه فى إدارة أمواله أو التصرف فيها.
- عدم رد اعتباره أو إبراء ذمته قبل مرور ثلاث سنوات على انتهاء التصفية، مما لا يساعده على "بداية جديدة" Fresh Start.
- عدم وجود فترة سماح لتوفيق أوضاعه، حيث يسمح القانون للدائنين المرتهنين وأصحاب حقوق الامتياز الخاصة، بإقامة الدعاوى الفردية أو الاستمرار فيها No Automatic Stay.

2- عدم توافر الحوافز المناسبة: الدائنون

- عدم تمتعهم بالأولوية فى استرداد حقوقهم، حيث الأسبقية فى السداد للمبالغ المستحقة للعاملين وللضرائب، حتى مع وجود رهون.
- احتمال ضياع بعض حقوقهم، لأنه لا يمكن وقف نفاذ المعاملات غير العادلة التى قام بها المفلس تفضيلا لبعض الدائنين على حساب غيرهم قبل تاريخ توقفه عن سداد ديونه المستحقة.
- عدم تحديد فترة زمنية معينة للانتهاء من التصفية أو إعداد وتنفيذ خطة إعادة تنظيم النشاط، مما يرفع تكلفة الفرصة البديلة لاستثمار أموالهم.

2- عدم توافر الحوافز المناسبة: أمين التفليسة

- لارتباط أتعابه ومصاريفه بالمدة التى يستغرقها فى إدارة عملية التفليسة.
- لتعرضه للمساءلة القانونية عند الخطأ أو السهو فى حصر أصول المفلس أو عند بيعها أو توزيع حصيلتها.
- كثرة الأعباء والمسؤوليات الموكولة إليه.

2- عدم تنفيذ نظام الإفلاس بفاعلية نظرا لـ:

- تعدد وتعقد قواعد وإجراءات الإفلاس.
- اتساع سلطة ومهام قاضى التفليسة على حساب أصحاب المصلحة (المدين والدائنين).
- تعدد الطعن والاستئناف فى مرحلة إصدار الحكم وخلال عملية إدارة أموال التفليسة.
- غياب الآليات التى تضمن الالتزام بالتنفيذ (فلا توجد عقوبة مثلا إذا لم يلتزم المدين بطلب شهر إفلاسه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ توقفه عن الدفع).

2- اتساع سلطة ومهام قاضى التفليسة

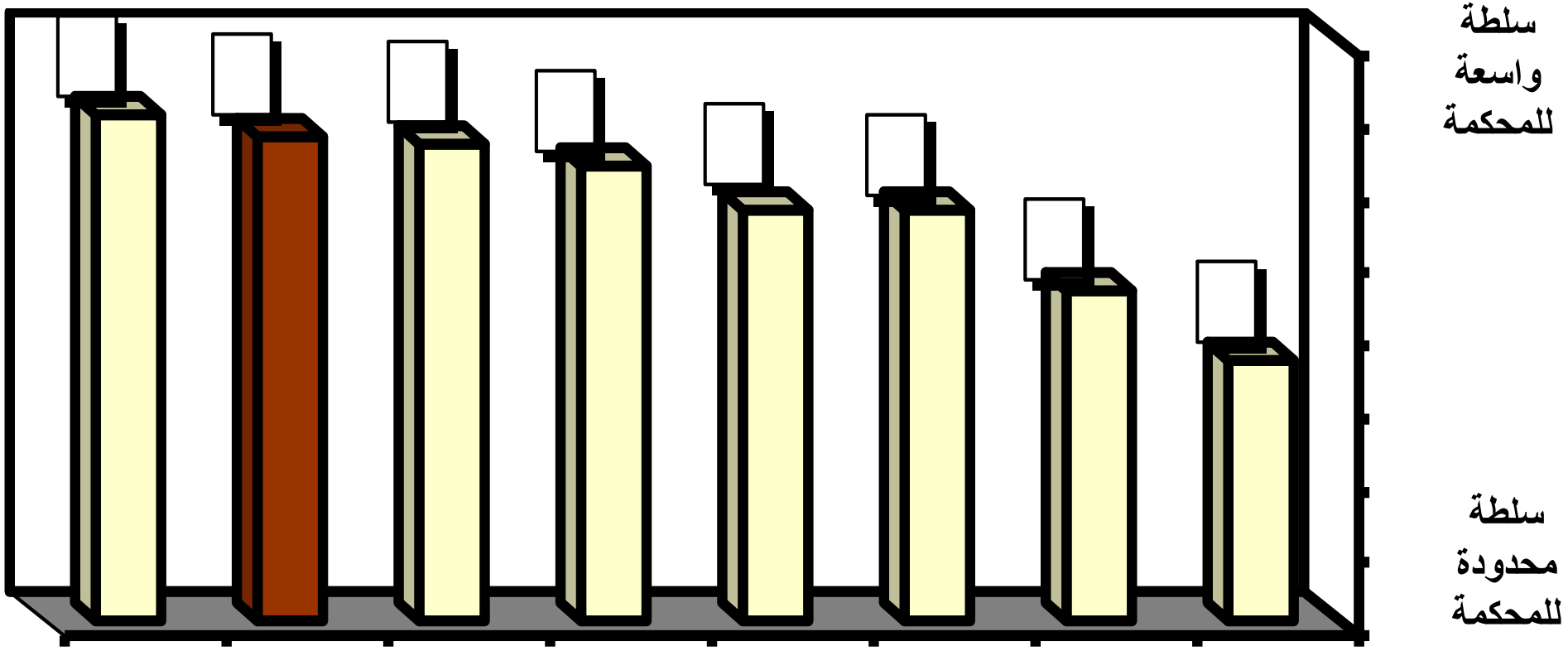

المصدر: World Bank 2004.

2- نظام الإفلاس فى مصر محدود الفاعلية

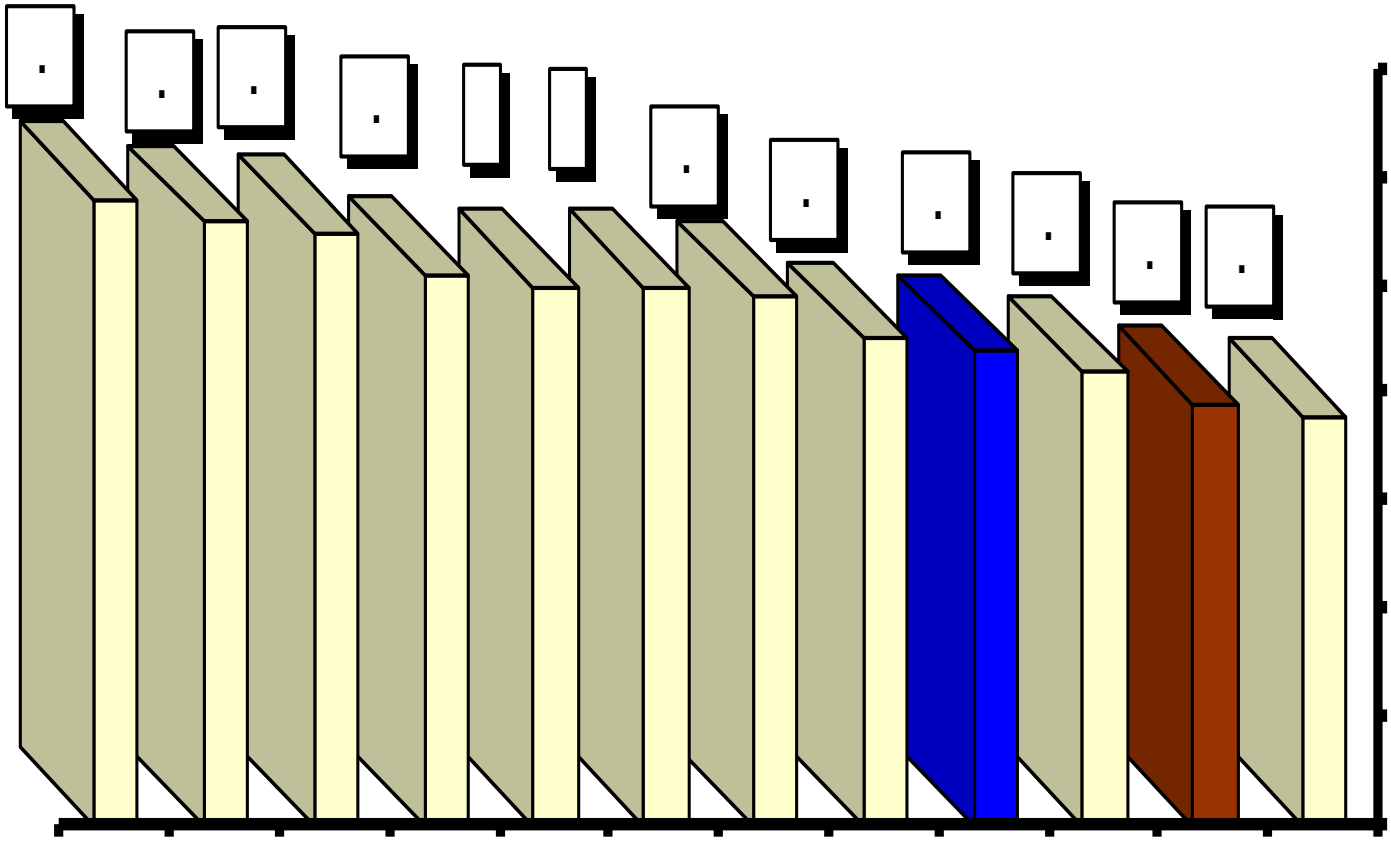

نظام إفلاس منظم ويطبق بفاعلية

لا يوجد نظام للإفلاس أو لا يطبق

المصدر: البنك الدولى، تقرير التنافسية العالمى لعام 2003 - 2004.

3

مقترحات لتطوير نظام الإفلاس فى مصر

3- تطوير نظام الإفلاس فى مصر يستلزم:

- توفير الحوافز المناسبة للأطراف المختلفة

المدين

الدائنون

أمين التفليسة

- تنفيذ النظام بفاعلية

3- توفير الحوافز المناسبة: المدين

- استمراره فى ملكية وإدارة أصوله وعدم تعيين أمين للتفليسة، بمجرد تقدمه "طواعية" بطلب شهر الإفلاس Debtor-in-possession، مع تمتعه بحق "قصرى" فى إعداد خطته لإعادة تنظيم نشاطه خلال مدة محددة من تاريخ طلبه شهر الإفلاس (من 90 إلى 120 يوما).
- إبراء ذمته من أنواع معينة من الديون بمجرد الموافقة على خطته لإعادة التنظيم.
- السماح له بوقف تنفيذ حقوق الدائنين خلال فترة إعداد خطته لإعادة التنظيم Automatic Stay.

3- توفير الحوافز المناسبة: الدائنون

- البت فى خطة المدين لإعادة التنظيم خلال مدة زمنية محددة من تاريخ تقديمها (60 يوما، مثلا).

- إذا عجز المدين عن إعداد خطة لإعادة التنظيم أو تم رفضها من المستحقين لثلثى قيمة الديون، يتم تكوين "لجنة الدائنين" لإعداد خطط بديلة ولمراقبة أعمال المدين.

- إلغاء معاملات المفلس غير العادلة التى تمت لصلح بعض الدائنين دون غيرهم، لمدة تصل إلى سنة سابقة على تاريخ تقدم المدين بطلب شهر الإفلاس Avoidable Transfers.

3- توفير الحوافز المناسبة: أمين التفليسة

- ربط أتعاب ومصاريف أمين التفليسة بالحصيلة المحققة من التصفية أو بالأرباح المحققة عند إعادة تنظيم الشركة.

- عضوية إلزامية لأمناء التفليسة فى جمعية مهنية تضع معايير للأداء تضمن كفاءتهم ونزاهتهم، كما توفر لهم التأمين ضد مخاطر المهنة (جمهورية التشيك).

- قصر تعيين أمين التفليسة على حالات التصفية فقط، دون عمليات إعادة الهيكلة.

3- تنفيذ نظام الإفلاس بفاعلية من خلال:

- تبسيط وترشيد إجراءات الإفلاس وتحديد مدد زمنية معقولة للانتهاء من كل منها.
- تشجيع التفاوض المباشر بين المدين والدائنين بمشاركة قاضى التفليسة عند الضرورة.
- فرض عقوبات مناسبة عند التأكد من عدم التزام أحد الأطراف بتنفيذ نصوص القانون (بولندا مثلا، تحرم المفلس الذى لم يلتزم بطلب شهر إفلاسه خلال المدة المحددة بالقانون من حق إدارة أى شركة مستقبلا).

الخلاصة

- نظام الإفلاس الحالى فى مصر غير متسق مع جهود تحسين مناخ الاستثمار، ورفع النمو الاقتصادى، وتوفير فرص العمل.

- توفير الحوافز المناسبة للمحافظة على الشركات القابلة للاستمرار، وتجنب التسرع فى التصفية، يتطلب تغييرات هامة فى نظام الإفلاس الحالى لرفع كفاءته وضمان فاعليته.

- الخروج المنظم من السوق عند الحاجة لذلك، يحافظ على الحقوق ويشجع على تأسيس الشركات وتوسعها.